

بيان صحفي

المنطقة العربية مفتاح الربط بين إدارة الأراضي والمياه، وتعبئة التمويل، وتعزيز الشراكات لتحقيق الأمن الغذائي

المنطقة العربية تؤدي دورًا محوريًا في الربط بين إدارة الأراضي والمياه، وتعبئة التمويل، وتعزيز الشراكات لتحقيق الأمن الغذائي.

نواكشوط، موريتانيا – 29 أكتوبر 2025: اجتمع وزراء البيئة العرب هذا الأسبوع في نواكشوط في الدورة السادسة والثلاثين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وهو الإطار الرئيسي لجامعة الدول العربية للتعاون الإقليمي في مجالي البيئة والتنمية المستدامة. ويهدف المجلس إلى تعزيز العمل العربي المشترك في المجالات البيئية، وتطوير برامج إقليمية تُعنى بتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة. وقد ضم الاجتماع نقاشات حول استعادة الأراضي، وبناء القدرة على الصمود أمام الجفاف، وتحقيق التكامل بين إدارة الأراضي والمياه باعتبارها مسارات أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار في المنطقة.

في كلمتها، دعت الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ياسمين فؤاد، إلى تجديد روح التضامن في المنطقة العربية من أجل توسيع نطاق العمل في مجالي الأراضي والجفاف. وأكدت أن "المياه هي شريان الحياة للأرض، فعندما تسوء إدارتها تفقد التربة خصوبتها، وتراجع المحاصيل، وتتفاقم آثار الجفاف وتدهور الأراضي. إن الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه ليست مجرد أولوية بيئية، بل هي ضرورة اقتصادية".

تؤدي زيادة الجفاف وتدهور الأراضي في المنطقة العربية إلى تفاقم مخاطر الجفاف والأمن الغذائي. وعلى الصعيد العالمي، يعاني ما يصل إلى 40 بالمئة من الأراضي من التدهور، مما يكلف الاقتصاد العالمي نحو 900 مليار دولار أمريكي سنويًا. ومع ذلك، فإن كل دولار يُستثمر في استعادة الأراضي يمكن أن يحقق عائداً يصل إلى 27 دولارًا، ما يبرهن أن الحلول ليست ضرورية فحسب، بل مجدية اقتصاديًا أيضًا.

يُعدّ مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، الذي يُعقد تحت مظلة جامعة الدول العربية، الإطار العربي الرئيس للتعاون والتنسيق في قضايا البيئة والتنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والدولي. ويهدف المجلس إلى تعزيز العمل العربي المشترك في المجالات البيئية، وتطوير برامج إقليمية تُعنى بتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

وأشادت فؤاد بالمملكة العربية السعودية، رئيس الدورة السادسة عشرة لمؤتمر أطراف الاتفاقية، على قيادتها المتميزة والنتائج المهمة التي تحققت في مؤتمر الرياض، بما في ذلك إطلاق مبادرة شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، التي جمعت التزامات مالية تجاوزت 12 مليار دولار أمريكي حتى عام 2030، ومبادرة الأعمال من أجل الأرض التي تُعزز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في استعادة الأراضي ومكافحة الجفاف.

استعدادًا إلى مؤتمر الأطراف السابع عشر المزمع عقده في أولان باتور، حدّدت فؤاد أولويات يمكن للدول العربية أن تلعب فيها دور قيادي، من بينها: تعزيز التكامل بين إدارة الأراضي والمياه، وتعبئة التمويل والاستثمارات الخاصة، وتعميق أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو، وتقديم مشروعات قابلة للتمويل تحقق منافع متعددة للإنسان والأنظمة البيئية.

كما أكدت على أن المبادرة العالمية للأراضي المنبثقة عن مجموعة العشرين، التي تستضيفها اتفاقية مكافحة التصحر، ستواصل تعزيز التعاون الدولي في مجال استعادة الأراضي، وستفتح قريبًا باب العضوية المنتسبة أمام الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين، بما في ذلك الدول العربية، للاستفادة من الشبكات التقنية والمعرفية.

وعلى هامش الاجتماع، عقدت فؤاد اجتماعات ثنائية مع وزراء البيئة في كل من عُمان والعراق وقطر والكويت، تناولت سبل توسيع التعاون في مجالات استعادة الأراضي، وبناء القدرة على الصمود أمام الجفاف، والتخطيط المتكامل للأراضي والمياه، إلى جانب تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

وشدّد الوزراء أيضًا على أن المشاركة الفاعلة للنساء والشباب والمجتمعات المحلية تُعدّ عنصرًا أساسيًا لتحقيق أثرٍ مستدام. ففي مختلف أنحاء المنطقة، لا تُعتبر النساء والشباب فئات متأثرة بأزمات الأراضي والمياه فحسب، بل هم أيضًا قادة لحلول مبتكرة ينبغي توسيع نطاقها. وعلى الصعيد العالمي، تُنتج النساء نصف غذاء العالم، لكنهنّ لا يمتلكن سوى أقل من خمس الأراضي، وهو تفاوتٌ يُبرز الحاجة الملحة إلى تمكينهنّ بوصفهنّ فاعلاتٍ رئيسيات في جهود استعادة الأراضي.

واختتمت فؤاد بالتأكيد على أن الأرض أمانة تتوارثها الأجيال، قائلة: "إن الخيارات التي نتخذها اليوم ستحدد ملامح حياة أبنائنا وأحفادنا. إن استعادة الأراضي تعني استعادة الأمل، وتعني تأمين الغذاء والمياه والفرص للأجيال القادمة."

– انتهى –

للاستفسارات الإعلامية، يُرجى التواصل عبر: press@cms.int

حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) هي الصوت العالمي للأرض. تجمع الاتفاقية بين الحكومات والعلماء وصنّاع القرار والقطاع الخاص والمجتمعات من أجل تحقيق الحياض في تدهور الأراضي. وهي أكثر من مجرد معاهدة دولية



موقعة من قبل 197 طرفاً؛ إذ تمثل التزاماً متعدد الأطراف بالحد من آثار تدهور الأراضي اليوم وتعزيز إدارة الأراضي غداً لضمان توفير الغذاء والماء والمأوى وفرص اقتصادية للجميع على نحو عادل وشامل.